مَـــرْعِـــي باشـــا المَلَّاح
والإنتداب الفرنسي على حلب(*)

تحت إشراف
أ.د. سحر على حنفى
باحث
ثامر على مطلق

الملخص

أخذ زخم الإصلاحات في حلب بالارتفاع التدريجي بعد فترة الحكم الفيصلي، وشهدت المدينة أعمالاً إصلاحيةً شديدة التنوع إبَّان فترة الانتداب الفرنسي، بلغت ذروتها في عهد الجنرال بيوت، الذي حمل برنامجاً إصلاحياً في مختلف المجالات أقدم على تطبيقه بالمشاركة مع مرعي باشا المَلَّاح في فترة قياسية لم تتجاوز عاماً واحداً انتهت مع نهاية عام [١٩٢٤م]، فخرجا من مشاركتهما في هذا البرنامج الإصلاحي بعلاقةٍ رائعةٍ وثابتة استمرت فيما بعد. ولم يتوقف نسج العلاقة بين المَلَّاح والجنرال بيوت عند حد الصداقة، إنما نشأت بينهما شراكة فعالة وتعاون إيجابيٍّ في مجال الحكم. أثبت المَلَّاح من خلال منصبه حاكماً عاماً لدولة حلب، بالرجل الذي تقع على عاتقه مسؤولياتٍ جمَّة وبالكفاءة والمقدرة الإصلاحية والإدارية. ومثلت قضية الإصلاح بالنسبة له أولوية رئيسة في ظل دخول البلاد منعطفاً جديداً من تاريخها.

(*) مجلة "المؤرخ المصرى" عدد (٥٧) يوليو ٢٠٢٠، الجزء الثانى.

Summary

Mar'i Pasha Al Mallah and the French Mandate on Aleppo

The momentum of reforms in Aleppo gradually increased after the Al-Faisaly rule, and the city witnessed very diverse reform actions during the period of the French mandate, which culminated in the reign of General Billotte, who carried a reform program in various fields and implemented it in partnership with Mar'i Pasha Al Mallah in a record period. of 1 year that ended by the end of 1924, so they emerged from their participation in this reform program with a wonderful and stable relationship that continued afterwards. The relationship between Al Mallah and General Billotte did not stop at the point of friendship. Rather, an effective partnership and positive cooperation in the field of governance arose between them. Al Mallah, through his position as Governor General of the State of Aleppo, proved to be a man that has great competence and administrative capabilities, enabling him to carry out a proper reform program. The issue of reform for him was a major priority in light of the country entering a new turn in its history.

تجلَّت رؤية الفرنسيون عند دخولهم إلى حلب في التقرب من شخصياتٍ ذات وزن وثقل سياسي واجتماعي ليكونوا عوناً لهم في الحكم. وتوجهت الأنظار نحو عدداً من الشخصيات وعلى رأسهم مرعي باشا المَلَّاح(١) صاحب المركز

والثقل في مدينته حلب، والمُحاط بثقةٍ شعبيةٍ من أهلها. وقد أدرك الفرنسيون مدى قدرة المَلَّاح في التأثير على المجتمع الحلبي، فتقربوا منه و حاولوا استمالته إلى جانبهم. و كان تعامل المَلَّاح مع الفرنسيين، كسلطة أمرٍ واقعٍ فُرضت على البلاد بقرارٍ من أعلى هيئة دولية هي عصبة الأمم، فلم يظهر بمظهر التابع لسلطتهم، ولم يستجب لأية إملاءاتٍ خارجيةٍ، واعتبر وجود الفرنسيين بمثابة مساعدة فنية فقط لا غير، ريثما يصبح بإمكان السوريين أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم.

و يتضح من خلال خطاب المَلَّاح الذي ألقاه أمام الجنرال بيوت بمناسبة توليه منصب حاكمية دولة حلب عام [١٩٢٤م]، على تمتعه بمواصفات الرجل "السوري الوحدوي"، الذي لا يؤمن بالنزعة الانفصالية. ومِمَّا جاء في خطابه": "إنني اتكالاً على توفيقات جناب المولى جلّ جلاله، واعتماداً على إرشادات فخامة هذا الجنرال الكبير، كبير بسمو مداركه، كبير بعلو أخلاقه، كبير بحصافته، وأملاً بمعاونة رفقائي الكرام، قد أمكنني أن أخذ على عهدتي خدمة وطني العزيز، فأرغب أن أذكركم في موقفي هذا بأمر تعرفونه، وهو أنَّ دولة فرنسا الفخمة محررة الشعوب، قد أخذت على عهدتها إرشاد أهالي سوريا وإيصالهم إلى درجة تؤهلهم لأنْ يحكموا أنفسهم بأنفسهم، ثم عندما تتحقق لديها وجود قسم كبير من أهالي سوريا عندهم الأهلية واللياقة، ساعدت على تشكيل مجالس تمثيلية وعلى تكوين مجلس اتحادي من هذه المجالس، الأمر الذي دلَّ وبرهن على أمر معروف عنها وهو حسن نواياها بحق عموم بني الإنسان وبالأخص الأمة السورية"([٢]).

وبدخول الفرنسيين إلى حلب في [٢٣ يوليو ١٩٢٠م]، ودمشق في ٢٥ من الشهر نفسه، تمَّ تجزئة البلاد إلى أربع دويلات: (لبنان الكبير، ودمشق، وحلب، والعلويين "اللاذقية وما جاورها")، وأُختير لكل دولة علمها الخاص بها([٣])،

وحكومة مديرين مستقلة مرتبطة مباشرةً بالمفوض السامي، تخضع قراراتها الهامة لتصديقه. أما القرارات قليلة الأهمية فيُصدّق عليها مندوب المفوض لدى كل حكومة من هذه الحكومات الأربع([٤]). وضمن سياق عملية التجزئة وتشكيل الدويلات، أصدر الجنرال غورو في [٨ سبتمبر ١٩٢٠م] قراراً يحمل الرقم (٣٣٠) بتشكيل "دولة حلب". و عُيَّن الجنرال دولا موت الكاثوليكي المُتعصب الذي سبق له أنْ عمل في المغرب تحت إمرة الجنرال غورو مندوباً للمفوض السامي([٥]).

وتجدر الإشارة إلى أنَّ مرعي باشا المَلَّاح كان قد استقال من منصبه كمديرٍ لأوقاف حلب عند دخول الفرنسيين المدينة([٦])، ولم يكن له ولا أي فرد من أفراد أسرته حضور ضمن الوفد([٧]) الذي شُكل لاستقبال الجنرال غورو([٨]). و لم يكن المَلَّاح من المتزلفين للفرنسيين؛ ودليل ذلك – أنه عندما تولَّى منصب مدير الداخلية العام، غاب اسمه عن لجنة الاستقبال([٩]) التي تشكلت عام [١٩٢١م] باسم أهالي حلب للذهاب إلى بيروت للترحيب بالجنرال غورو أثناء عودته من باريس([١٠]).

[وتعتبر الدويلات التي تأسست من جانب الفرنسيين، بمثابة تقسيمات إدارية أقرب إلى مفهوم الولايات التي جرى استحداثها على يد الدولة العثمانية إبَّان عصر التنظيمات واستمراراً لها. مع الإشارة إلى أنّ أكبر ولايتين في بلاد الشام "حلب" و "سورية" كانتا إيالتين ثم ولايتين منفصلتين تتبعان إستانبول طوال العهد العثماني. وأما تسمية سلطات الانتداب لها بمصطلح "مستقلة" لا يعني أنها كانت تمثل كيانات سياسية مستقلة عن بعضها البعض ولها حدودها السياسية وما يفرضه ذلك من تنظيم انتقال الأفراد والبضائع على نحو تكون فيه الحدود التي تفصل بين الدويلات تلك بمثابة منطقة تحصيل رسوم جمركية أو منع انتقال للبضائع لسبب سياسي أو اقتصادي، و إنما للدلالة على نظام

اللامركزية الإدارية المطبق فيها تلبية من سلطات الانتداب لهذا المطلب الذي ألح عليه السوريون منذ العقد الأخير من العهد العثماني، بل وتضمن أيضاً إعلان الاستقلال الأول الصادر عن المؤتمر السوري العام عام١٩٢٠م([١١]). وأُستمدت تسمية الدويلات إما من أسماء حواضر أو مدن تاريخية (دمشق وحلب) أو معالم جغرافية في المنطقة (دولة لبنان الكبير نسبة لجبل لبنان؛ دولة جبل الدروز؛ والدولة العلوية نسبة لجبال العلويين). ولم تكن تسميات الدويلات على أسسٍ طائفية كما يوحي الاسم. فالدولة العلوية لم تكن دويلة طائفية خاصة بالعلويين وحدهم دون سواهم من المكونات في تلك المنطقة على نحو ما قد يوحي الاسم، فحاكم الدويلة كان فرنسياً، بينما كانت الهيئات التمثيلية والأجهزة الإدارية فيها موزعة بين العلويين والسنة والمسيحيين؛ والدليل على ما ورد– ما جاء في قرار المفوضية العليا بأنْ تشمل محكمتا التمييز في دمشق وبيروت حكومات الدويلات على النحو التالي: إذ يتبع محكمة التمييز العليا في بيروت كل من حكومة لبنان الكبير، وحكومة أراضي العلويين، وسنجق إسكندرون (التابع إدارياً لحكومة حلب)، وسنجق جبل بركات. أما محكمة التمييز في دمشق، فيتبع لها كل من حكومة دمشق، وحكومة حلب (ما عدا سنجق إسكندرون، وأراضي الاحتلال العسكري (ما عدا سنجق جبل بركات)([١٢]).

كما أُتبِعَ المصرف الزراعي لدولة حلب مباشرة للمصرف الزراعي في دمشق، فضلاً عن تأسيس مصارف زراعية في إسكندرون وملحقاتها تتبع أيضاً بشكلٍ مُباشرٍ للمصرف الزراعي في دمشق([١٣]).[وهذا بحد ذاته يحد من استقلال الدويلات قضائياً و مالياً واقتصادياً]. فضلاً عن ذلك، أنه عندما بقيت حكومتي العلويين وجبل الدروز خارج حدود الدولة السورية جراء إندماج دولتي حلب ودمشق السابقتين [١٩٢٥–١٩٣٦م]، فإنّ مواطنيهما كانوا يتمتعون

بالجنسية السورية؛ وذلك بموجب القرار رقم (١٦/س) الذي أصدره المفوض السامي الفرنسي الجنرال ساراي في [١٩ يناير ١٩٢٥م]، وذلك بعد إبرام اتفاقية لوزان في [٢٤ يوليو ١٩٢٣م] التي اعترفت فيه تركيا بسقوط سيادتها على الأقاليم العربية المسلوخة عن الدولة العثمانية المهزومة في الحرب العالمية الأولى، ومن ثم إبلاغ المفوض السامي الفرنسي الجنرال ويغان ممثلي السلطة المحلية في الدويلات السورية ولبنان بدخول الانتداب حيز التنفيذ في [٥ أكتوبر ١٩٢٣م] الذي أقرته عصبة الأمم؛ و جعل القرار كل من يولد على أراضي دول سورية والعلويين والدروز يكتسب الجنسية السورية أيضاً وانطبق ذلك أيضاً على سكان لواء إسكندرون([١٤]). هذه نقاط ما زالت مغيبة عن الرواية الرسمية للتاريخ السوري التي تدأب على تصوير الدويلات تلك على نحو تبدو فيه وكأنها بمثابة كيانات سياسية ذات حدود سياسية–جمركية معترف بها دولياً].

١. **الجنرال بيوت ومرعي باشا المَلَّاح:**

في أواخر عام [١٩٢٢م] عُيِّن الجنرال بيوت (Billotte) المنقول من أراضي دولة العلويين إلى حلب مندوباً فرنسياً لدى دولة حلب بديلاً للجنرال دولا موت([١٥]). وجمع الجنرال بيوت في شخصيته المتواضعة، بين القائد العسكري والحاكم الإداري المرن([١٦])، فضلاً عن كونه من العسكريين المعتدلين في سياستهم؛ وهي النظرة ذاتها التي تبناها الوطنيون تجاهه([١٧])، وبرز في عيونهم كجنرالٍ "نادر المثال"([١٨]). وتطلِّعنا وثيقة من وثائق الأرشيف البريطاني، على برقيةٍ يورد فيها القنصل البريطاني ملاحظات تتصل بشخصية الجنرال بيوت جاء فيها:

"عند انتقاله إلى حلب عام [١٩٢٢م]، أظهر الجنرال بيوت نفسه حيادياً ولا ينحاز لأحد، ومستعداً على الدوام للإصغاء للآخرين بكل إحترام، ولم يُميز في المعاملة أحداً على أحد. وكان هذا العزوف التام عن الانحياز والصراحة

والصدق قد أدهشت كل الذين عرفوه، فحظي بإحترام الأوساط والأشخاص كافة. كما تمتع بقدرة على العمل الشاق تثير العجب حقاً، ولديه مقدرة عقلية مكنته من سرعة إدراك المشكلات الإقتصادية والسياسية، والإدارة المدنية التي تعد ميادين جديدة بالنسبة للعسكري، كما كان شديد الحماس للإهتمام بما هو في صالح البلاد التي أنيط به قيادتها. و كرَّس عناية خاصة بالطرق، وتطوير الزراعة وتحديثها، وغير ذلك من الأشغال العامة. وليس ثمة مجال للإنكار بأنه بفضل قوة شخصيته المؤثرة، تمكن من إقناع أغلبية واسعة من السكان بالموافقة على آرائه. وإذا لم يفلح في إقناع قِطاع واسع من المسلمين بقبول الانتداب الفرنسي، فإنه على الأقل حملهم على الاعتراف بأن أحد مزايا الانتداب كان منحهم بيوت حاكماً لهم"([١٩]). و اعتبره تجار حلب حتى بعد عودته إلى فرنسا، كنموذج المندوب الذي يخدم المدينة، مُشيدين به، وواصفين إياه بـ "بصديق الحلبيين الحميم لِما له من التنظيم العظيم، والإرشاد الثمين مع جهوده المبذولة لتوسيع نطاق التجارة وإجابته للشكاوي"([٢٠]).

شهدت فترة ما قبل إسناد حاكمية دولة حلب لمرعي باشا عام [١٩٢٤م]، عودة آل المَلَّاح إلى إشغال المواقع في الإدارة المحلية بعدما جرى استبعادهم منها على يد كل من كامل باشا القدسي حاكم دولة حلب السابق ودولا موت المندوب السابق، والتي شكلت بداية أواصر الصداقة وتوطدها بين المَلَّاح والجنرال بيوت. هذه العلاقة التي ستتطور فيما بعد إلى شراكة وتعاون بينهما في الحكم. قام الجنرال بيوت في [نوفمبر ١٩٢٢م] بتعيين مرعي باشا المَلَّاح عضواً في لجنة المياه، مع لجنة عينتاب التركية، التي عهد إليها بالتباحث مع الجانب التركي بشأن حصة حلب من نهر قويق الذي ينبع من الأناضول ويشكل المصدر الرئيسي لري أراضي حلب الزراعية، وذلك بعدما قام الأتراك بتحويل مياهه عن حلب([٢١])، وإسناد منصب (قائمقام إعزاز) في [يناير ١٩٢٣م] إلى عبد القادر ناصح المَلَّاح

نجل مرعي باشا([٢٢])، ومنحه وسام الاستحقاق الزراعي بتزكية من الجنرال بيوت([٢٣])، كما منع محاكمة قائمقام منبج الأسبق محمد علي بك المَلاَّح نجل مرعي باشا المتهم بالتواطؤ مع ثوار الشمال (العصابات على حد وصف القرار)([٢٤]).

وضمن إطار إعادة الاعتبار لشخصية مرعي باشا المَلَّاح، فقد أصدر الجنرال بيوت قراراً بإسناد حاكمية دولة حلب إلى مرعي باشا المَلَّاح عام [١٩٢٤م]([٢٥]). وبعث إليه المفوض السامي الجنرال ويغان جواباً على البرقية التي أرسل بها مرعي باشا عند تعيينه حاكماً لدولة حلب، جاء فيها: "أشكر دولتكم للبرقية التي أرسلتموها لي. وإني لكبير الثقة بأنكم مالئون المنصب الخطير الذي أُسند إليكم"([٢٦]). وقد أُعد احتفالاً رسمياً لتنصيب المَلَّاح حاكماً عاماً بحضور الجنرال بيوت وعدداً من الوجهاء والأعيان، وبرزت سراي حلب مزدانة بالأعلام والرياحين واصطف جنود الدرك في ساحتها على الجانبين([٢٧])، وألقى بيوت خطاباً له جاء فيه: "إن حاكمية الدولة أودعت لعهدتكم، وإني آمل أننا بالاتفاق والمودة لا بل بالمحبة التامة نجتهد لِما فيه صالح الأهالي والحكومة. وفي الختام، أتمنى لحضرتكم نجاحاً وموفقية، ولهذه البلاد رفاهاً وسعادة"([٢٨]).

ووجب التنويه إلى أنَّ أول استثناء لأصحاب المناصب من قيد تحديد السن في الدولة السورية صدر من أجل مرعي باشا المَلَّاح، وذلك حينما أُعيد إلى الخدمة بعد إحالته إلى التقاعد نظراً لبلوغه سن الخامسة والستين من عمره، مُعيناً أولاً حاكماً عاماً لدولة حلب عام [١٩٢٤م]، ثم تسميته والياً على حلب على إثر إعلان (دولة سورية) من اندماج دولتي دمشق وحلب السابقتين عام [١٩٢٥م]. و القرار مُرفق بالرقم (٦٣٦) و الصادر عن فخامة رئيس دولة سوريا "الداماد أحمد نامي بك" في [٢٣ ديسمبر ١٩٢٦م]، القاضي بتخصيص

راتباً تقاعدياً إلى مرعي باشا المَلَّاح والي حلب السابق وحسابه مجدداً على أساس خدماته لتاريخ إنفكاكه من مقام الولاية([٢٩]).

عكس تعيين المَلَّاح في منصب الحاكم العام لدولة حلب نمط التغيير في سياسة الفرنسيين. إذ جاء في تقرير القنصل البريطاني: "إنَّ نمط التغيير في سياسة الفرنسيين، مرده إلى رغبة الفرنسيين للتعاون مع العناصر المحلية ذات الأهمية، والابتعاد في إختيارهم عن أشخاص من غير البارزين يكونون ألعوبة بأيديهم. ولكن الفرنسيون يميلون إلى ممارسة الحكم المباشر عبر مرشحيهم المحليين أكثر من تركهم مقاليد الحكم لهم([٣٠]).

أمَّا عن أسباب إختيار المَلَّاح لتعيينه في منصبٍ مهمٍ كحاكمٍ لدولة حلب العام؛ فتتجلَّى في سد الفراغ الذي خلفته إستقالة مصطفى برمدا حاكم دولة حلب السابق، ولتطبيع علاقة السلطة الفرنسية مع الأعيان الحلبيين وفق السياسة الفرنسية الجديدة التي أُنتهجت في عهد الجنرال بيوت، فضلاً على أن مرعي باشا كان خياراً مناسباً على أكثر من مستوى إجتماعي وإقتصادي وسياسي، فكان الفرنسيون في الواقع بحاجةٍ إلى المَلَّاح بإعتباره من أغنياء حلب"، الملاكين والمدخرين الذي لا يحتاج كثيراً إلى مزيد من السلطة لتعظيم غناه الحاصل([٣١])، بالإضافة إلى رغبة الفرنسيين للإستعانة بخبرته الزراعية، ولا سيما بأنَّ الجنرال بيوت كان حاملاً لمشروعٍ تنمويٍّ([٣٢])، فلا لقي فيه دعماً من مصطفى برمدا الذي أخذ بوضع العراقيل أمامه([٣٣])، ولا المجلس التمثيلي التابع لدولة حلب، الذي قام بدوره بتعطيل ذلك المشروع، بعدم رصده الإعتمادات اللازمة للنهوض بالواقع الزراعي. وهذا ما عبر عنه الجنرال بيوت، في خطابه إبَّان تنصيب المَلَّاح لمنصبه الجديد، إذ قال فيه: "لقد دُهشتُ جداً لما علمت بأنَّ المجلس التمثيلي لم يوافق على ما طلبناه من أجل تحسين الحالة الزراعية في هذه البلاد"([٣٤]). فضلاً عن تفكير بيوت في إستثمار زراعة القطن في

الجزيرة السورية، التي هي امتداداً لتفكير سلفه دولا موت([٣٥]).

لم يتوقف نسج العلاقة بين المَلَّاح والجنرال بيوت عند حد الصداقة، إذ نشأت بينهما شراكةٍ فاعلة وتعاونٍ إيجابيٍّ في مجال الحكم. فالجنرال المُستنير غاستون بيوت كما وصفه المؤرخ "جمال باروت"، انفرد عن سائر الضباط الفرنسيين بمحاولة تطبيق الانتداب بروح التنمية، وأفكار التحديث، وبمشاركة المجتمع المحلي، فقد حمل برنامجاً إصلاحياً على مختلف الأصعدة (الإدارية والإقتصادية والعمرانية والمالية والإجتماعية والثقافية)، أقدم على تطبيقه بالمشاركة مع مرعي باشا المَلَّاح، في فترة قياسية لم تتجاوز عاماً واحداً دُشنت في نهاية عام [١٩٢٤م]، فخرجا من مشاركتهما في هذا البرنامج الإصلاحي بعلاقةٍ "رائعةٍ" ثابتة استمرت فيما بعد([٣٦]). وهذا ما عبر عنه الجنرال بيوت في رسالته الوداعية التي وجهها إلى حاكم دولة حلب مرعي باشا المَلَّاح، بمناسبة انتهاء مهمته في حلب وعودته إلى باريس، والتي نُشرت آنذاك في جريدة حلب الرسمية بإيعاز من المَلَّاح، ليطلع عليها الرأي العام. وجاء فيها:

"يا ذا السعادة، الآن وقد وصلت إلى ختام مدة إقامتي في حلب أتشرف بتقديمي لكم أخلص تشكري عما نلته منكم من حسن المعاونة؛ فنحن اشتغلنا معاً بأسلوب يسوده التفاهم المتبادل بأكمل مظاهره. وبفضل هذا الاتفاق الوثيق الذي لم يعتريه أدنى تغيير في أي وقت من الأوقات تمكنا من التوصل إلى نتائج قد تفضل بعضهم فقال عنها إنها عظيمة. وعلى كل حال، فأنا لم أصادف إلا كل ما يحمل على الامتداح من الروح التي تتصفون بها. ويسرني أن أؤدي لكم واجب الاحترام بصورة خاصة لرحابة الصدر التي بها عالجتم كثيراً من المسائل العويصة المعقدة. ولستم تجهلون ما بي من الأسف لمغادرتي بلاد حلب، ومما يزيد من أسفي أني مفارق زميلاً كريماً شرفني بإطلاقه علي صفة الصديق. هذه الصداقة ثمينة عندي، وذكراها التي لا تُمحى سأحتفظ بها.

كما سأحتفظ بذكرى الأيام المملوءة بالأعمال التي قضيناها معاً. وإنني آمل أن ألاقيكم في باريس عن قريب، وأبادلكم المراسلات التي ستأتيني غالباً بأخباركم وأخبار دولة حلب؛ فكلاكما ما تزالا عزيزين علي وقريبين إلى فؤادي. وتفضلوا، يا ذا السعادة، بقبول تأكيدي فائق احترامي وعواطف محبتي الوداعية، فإلى اللقاء"([٣٧]).

كان لمرعي باشا المَلَّاح إبَّان توليه منصب حاكم دولة حلب العام عام [١٩٢٤م]، مواقفاً حازمةً ضد سياسة الفرنسيين الذي تعامل معهم كسلطة انتداب، تجلّت في حماية الأوقاف الإسلامية، ودفاعه عن عقارات الوقف الإسلامي في ظل تسلط المفوض السامي الفرنسي، ومخالفته لأحكام الشرع الإسلامي، فضلاً عن معارضة المَلَّاح الشديدة لمحاولة سلخ سنجق الإسكندرون عن حلب.

٢. **حماية الأوقاف الإسلامية:**

شهدت مرحلة الانتداب، استحداث سلطات الانتداب الفرنسي ما أسمته بدائرة المراقبة العامة للأوقاف شملت جميع مناطق سورية ولبنان، واعتبارها مؤسسة دينية تتمتع باستقلالٍ مالي وإداري تحت إشراف المفوضية العليا في بيروت([٣٨])؛ وذلك في مسعى منها للهيمنة على ملكية عمارات الأوقاف والتلاعب بها. وفي الواقع، فإنّ الفرنسيين قاموا من خلال هذه الدائرة "المستحدثة" على تحويل كثير من العقارات الوقفية المهمة في مدينة حلب من ملكية "عامة – وقفية" إلى "ملكيات خاصة"، واستصدروا للمتصرفين بهذه الأوقاف مِمَّن كانوا قد أبرموا في أوقاتٍ سابقةٍ عقود أجارتين([٣٩]) مع متوليها سندات ملكية خاصة، ضاربين بعرض الحائط القوانين والتشريعات العثمانية التي لا تجيز ذلك، والتي كانت ما تزال سارية المفعول في سورية في عهد الانتداب([٤٠])، وذلك على نحو ما تجلَّى في وقفي: "خان قورت بك"، و "مصطفى بشير باشا".

- **وقف خان قورت بك:**

يُعتبر خان "قورت بك" من أهم الخانات المشهورة في حلب، وهو خان عظيم البناء ومتسع الأرجاء، يتبع للمدرسة الخسرويَّة، ويقع في محلة سويقة علي، و يُدار من قبل مديرية الأوقاف بحلب تؤجره وتؤجر الحوانيت التي أُخرجت من جداره الشرقي وتصرف ريعه في مصالح المدرسة. جرت المحاكمة عليه بين دائرة الأوقاف من جهةٍ، وبين ورثة شكري أفندي بليط إحدى العائلات المسيحية في حلب من جهةٍ أخرى، الذين اعترفوا بوقفية الخان، وادَّعوا بحقهم العقارية فيه. و كان محمد أنيس الخسروي متولي الوقف عام [١٢٦٦هـ/١٨٥٠م]، و نتيجة تهدم جزءاً منه جرَّاء زلزال عام [١٢٣٧هـ/١٨٢٢م]، وتراجع إيراداته التي لا تكاد تكفي لترميمه. قام بتأجيره بطريقة الإجارتين، بعد حصوله على الإذن من المحكمة الشرعية، فأجر ثلاثة أرباعه إلى "نسيبة بنت عبد المجيد"، والربع الباقي إلى "زكي بك شريّف" وذلك في شوَّال من عام [١٢٦٦هـ/١٨٥٠م]. وفي محرَّم من عام [١٢٦٧هـ/١٨٥١م]، فرَّغت نسيبة حصتها "لأحمد نظيف ابن سليمان"، الذي قام بدوره في شوَّال من عام [١٢٧٣هـ/١٨٥٧م] بفراغ حصته إلى ابنه "أحمد بك" وابنته "خديجة"، فقاما مع زكي بك شريّف صاحب الربع بفراغ العقار بأكمله في ٢٧ مايو ١٢٨٧هـ [٢٥ أغسطس١٨٧٠م] إلى شكري البليط بمبلغٍ معجل وقدره (٧٥) ألفاً وببدل سنوي مؤجل قدره (١٠٠٠) قرش. وبوفاة شكري البليط، انتقل العقار إلى ورثته وحُررت سندات طابو باسمهم بحجة أنَّ حقوق تصرف آل بليط جاءت بمقتضى الفراغ المذكور. وبموجب دعوى رُفعت من قبل "رضا أفندي الزعيم" الذي أصبح متولياً على أوقاف خسرو باشا لدى المحكمة الشرعية على أبناء بليط، الذي اتهمهم باغتصاب العقار، وبعدم صحة نظام الإجارتين، وبعد جلساتٍ طويلة أصدرت المحكمة الشرعية في ١٩ شعبان

١٣١٤هـ [٢٣ يناير ١٨٩٧م]، حكماً شرعياً ببطلان معاملة الإجارتين وبإعادة العقار لدائرة الأوقاف، ولكن تدخل كل من القنصلية الفرنسية في حلب والسفارة الفرنسية في إستانبول، قد دفع الصدر الأعظم في إستانبول بإحالة المسألة إلى شورى الدولة، فأصدر أمراً إلى ولاية حلب بتأجيل تنفيذ الحكم وفق كتاب مؤرخ عام [١٨٩٨م]، إلى أن تم تنفيذه عام [١٩١٠م] وأعيد الوقف إلى دائرة الأوقاف([٤١]).

وإبَّان العهد الفرنسي، عاد ورثة آل بليط بالمطالبة بضبط الخان من دائرة الوقف، فقاموا بمحاولاتٍ عدة، منها بيان من مدير العدلية مؤرخ في [٢٦ يونيو ١٩٢١م]، بعدم إمكانية بحث طلب ورثة آل بليط، لأنه كسب درجة الحكم القطعية المرفق بتصديق مندوب المفوض السامي عليه في [١ فبراير ١٩٢٢م]. غير أنَّ الجنرال ويغان المفوض السامي الفرنسي، أصدر بتاريخ [٢٨ يناير ١٩٢٤م]، قراراً إدارياً برقم (٢٢٥٦)، بإلزام تسليم الخان لورثة آل بليط، و تحويله إلى مُلكية خاصة، واستصدار سندات أصولاً، غير مكترث بقرار المحكمة، و مُخالفاً بذلك كل المبادئ الحقوقية والتشريعية، وسلّم الخان لورثة آل بليط([٤٢])

تمَّت عملية تسجيل الخان في المحضر رقم (١٩٨٣) على اسم ورثة شكري أفندي بليط، وفقاً لمعاملات التحديد والتحرير المقررة بموجب المرسوم رقم (١٨٦). ونتيجةً لذلك، تقدمت دائرة الأوقاف باعتراضٍ على المرسوم الصادر من قبل المفوضية العليا والقاضي بإعادة الخان إلى آل بليط و مطالبة بإلغائه، بينما تقدم أحد الورثة وهو "ديكران بليط"، باعتراضٍ ثانٍ على تسجيل حصة معلومة باسم "جبرائيل بليط"، وهو ابن إحدى بنات شكري بليط. و تجدر الإشارة إلى أنَّ أوراق القضية قد أُحيلت إلى المحكمة الأجنبية في حلب، باعتبار أنَّ أحد ورثة شكري بليط من رعايا الدولة العثمانية. ويوضح المحامي فتح الله الصقال وكيل

المدعو جبرائيل بليط، ماهية الاعتراضات المُقدمة، فأشار إلى أنَّ الإعتراض الأول غير مقبول في شكله وأساسه؛ لأنه مقدم ضد المفوض السامي الذي يتمتع بسلطة تشريعية وتنفيذية لا تقبل الطعن، إلَّا بواسطة عصبة الأمم التي انتدبت فرنسا على سورية. أمَّا الاعتراض الثاني، فيتبين من خلاله أنَّ "جبرائيل بليط" يحق له أن يرث من جده شكري بليط، وجدته كتر بليط، وخاله حنَّا بليط، و اعترف "ديكران بليط"، بحق جبرائيل أن يرث من جدته وخاله فقط، ولكن لا يحق له الإرث من جده شكري بليط، باعتبار أنَّ والدة جبرائيل توفيت قبل والدها. وكان جواب المحامي الصقال: "بأنَّه يحق لجبرائيل بليط أن يحل محل والدته عملاً بالقانون المؤرخ في ١٢ رجب ١٢٨٢هـ [١ ديسمبر ١٨٦٥م]، المُتعلق بحقوق الورثة في الأملاك الأميرية والموقوفة، و كما جاء في المادة (٢) أنَّ الأولاد يحلون محل آبائهم وأمهاتهم في حال وفاتهم، ويرثون من جدهم وجدتهم عملاً بمبدأ التمثيل"([٤٣]).

وبسبب سياسة الفرنسيون وطريقة تعاملهم مع الوقف آنف الذكر، فقد رفع المئات من أهالي ووجهاء ومشايخ وطلاب العلم في حلب بثمانِ عرائضٍ إلى مرعي باشا المَلَّاح حاكم دولة حلب آنذاك، تتضمن إحتجاجهم على هذا القرار بإعتباره من إختصاص المحاكم الشرعية والعدلية، وليس من صلاحيات المفوض السامي الفرنسي. وبناءً على ذلك، فقد وجه مرعي باشا بتاريخ [٢٧ فبراير ١٩٢٤م]، كتاباً إلى الجنرال ويغان بيَّن فيه تأييده لمطالب الأهالي بعدم جواز تحويل الخان إلى مُلكية خاصة و موضحاً فيه، أولاً: بأنَّ حالة بناية الخان لم يطرأ عليها خراباً، وبالتالي لا يجوز قلب الخان من حالة الإجار الواحدة إلى حالة الإجارين، إلَّا في حالة تهدمها بشكلٍ كاملٍ. وثانياً: بأنَّ متولي الوقف كان قد أقام دعوى على ورثة آل بليط، وحصل على حكماً شرعياً مصدقاً من مجلس التدقيقات الشرعية، ولا يجوز إبطال الحكم لا شرعاً ولا قانوناً. وجاء في التوضيح الثالث،

بـأنَّ المسـألة بُحثـت فـي مجلـس الأوقـاف الأعلـى الـذي عُقـد فـي دمشـق بتـاريخ [١٩٢٢م]، وتقرر وفق القرار رقم (٤٠) برد طلب الورثة. كما تمَّ تناول القضية في جلسة المجلس في [٩ يونيو ١٩٢٣م]، فصدر قراراً برقم (٣١)، ينص على عدم وجود أمراً جديداً يُعدل القرار رقم (٤٠). ولا توجد أية إرادة سنية بتأخير تنفيذ الحكم آنف الذكر. كما تضمن كتابه تنبيهاً مُلطفاً للجنرال قائلاً: "إنّي أعتقد أن القرار الصادر أخيراً بلزوم تسليم الخان المذكور للورثة قد حصل من باب السهو". فاقترح المَلَّاح في كتابه وإنطلاقاً من مبدأ العدالة، بحساب المصاريف التي تكبدها مستثمرو الخان من آل بليط في ترميمه وتعويضها لهم. كان جواب الجنرال أن الورثة تكبدوا ما يزيد على (٢٠) ألف ليرة ذهبية عثمانية لأجل ترميم العقار وتوسيعه، وأنَّ ورثة آل بليط لم يكن بإستطاعتهم آنذاك أن يثبتوا حقوقهم وتحصيلها من البائعين أو ورثتهم، فمنهم من توفي ومنهم من هو غائب، كما أنه من صلاحيات المفوض السامي إصدار مثل هذا القرار. وعاد الكتاب ثانيةً إلى مرعي باشا الذي تشبث بموقفه وأرسل كتاباً جوابياً. مِمَّا جاء فيه: إنَّ تعريف الغصب من منظور الأحكام الشرعية هو إزالة اليد المحقة ووضع اليد غير المحقة. كما أنَّ قلب عقار موقوف قائم البناء من طريقة الإجار الواحدة إلى الإجارتين لا مسوغ له، ولا يوجد حكماً شرعياً يجيز قلب العقار، وإنَّ الفراغ بموافقة المتولي وبالتواطئ مع بعض أعيان حلب ليس له قيمة شرعية، كما لم يمضِ بين تاريخ تصرف شكري بليط بالخان الذي هو في تاريخ ٢٧ مايو ١٢٨٧هـ [٢٥ أغسطس١٨٧٠م] وبين صدور الحكم عليه ببطلان معاملة الإجارتين في ١٩ شعبان ١٣١٤هـ [٢٣ يناير١٨٩٧م] أكثر من (٢٧) سنة، وما هو معلوم أن الدعاوي المتعلقة برقبة الوقف هي (٣٦) سنة كما جاء في المادة (١٦٦٢) من المجلة الجليلة. بالإضافة إلى أنَّ السلطان العثماني لا يمكن أن يوقف قراراً صدر عن محكمة مختصة خاصة إذا كان القرار مخالفاً للشرع الإسلامي فيما يتعلق بحقوق الوقف، وأنه لا

يمكن أن يكون ورثة بليط قد دفعوا مبلغ عشرين ألف ليرة ذهبية لترميم الخان، وهذا المبلغ كان يكفي لبناء خانين منه([٤٤]).

أصرّ مرعي باشا على موقفه، ولم يسلّم الخان إلَّا بوقتٍ لاحقٍ. وجاء الحكم النهائي لهذه القضية، بإصدار محكمة بداية الحقوق الأجنبية في حلب بتاريخ [٢٧ مايو ١٩٣١م]، برئاسة "برتران" وعضوية "بليط" و "ويلهم"، حكماً برد دعوى دائرة الأوقاف، و إعطاء جبرائيل بليط الحق في أنْ يرث أولاً من جده شكري بليط، وثانياً من جدته كتر بليط، وثالثاً من خاله حنا بليط؛ أي أنَّ الحكم جاء لصالح جبرائيل بليط. أمَّ ديكران بليط، فقد قدم استئنافه على الحكم، فأصدرت محكمة الاستئناف الأجنبية بتاريخ [٢٥ أبريل١٩٣٢م]، في حلب برئاسة "دورمان" وعضوية كل من "عوني" و "بولة" حكماً صدقت بموجبه الحكم البدائي، وحكمت على ديكران بليط بجميع النفقات([٤٥]). [ويسجل التاريخ هذا الموقف لمرعي باشا المَلَّاح حاكم دولة حلب الذي لم يخضع لقرار المفوض السامي الفرنسي وإملاءاته، وإنَّما بذل قُصار جهده للوقوف في وجهه الذي كان يمثل أعلى سلطة إحتلال لسورية ولبنان من دولة عظمى كفرنسا. فلم يتعامل مع سلطات الانتداب من واقع التبعية، بَلْ كان يفرض عليهم طوال عهد حكمه أن يلتزموا في تعاملهم مع البلاد بقوانين الانتداب التي وضعتها عصبة الأمم، لا أنْ يتصرفوا كالقوة المحتلة].

- **وقف مصطفى بشير باشا:**

هو مصطفى باشا الشهير بأبشير الوزير الأعظم أحد الوزراء المشهورين بالجلالة والرأي الصائب وحسن السياسة. تولَّى حكم الشام عام [١٠٦٠هـ/١٦٥٠م]. وبعد عزله عن الشام، انتقل إلى حلب و له فيها الخيرات الكثيرة من الجامع والخان والحوانيت وغيرها، التي أوقفها على جامعه وعلى مساعدة أهالي مكة. ومعظم أوقافه واقعة في مكان واحد في دائرة واحدة في

المحلة المعروفة بالجديدة. تولَّى أمر الوقف "عبد الرزاق أفندي الصيادي" عندما أصبح نقيباً للأشراف في حلب؛ وذلك بعد أخذ ورد طويل بينه وبين دائرة الأوقاف بحلب والمراقبة العامة للأوقاف في بيروت([٤٦]).

و تُطلِّعنا وثيقة من وثائق المحاكم الشرعية بحلب، والمتضمنة وكالة من مرعي باشا المَلَّاح حاكم دولة حلب العام و ناظر وقف مصطفى بشير باشا للموكل الشيخ عبد القادر حلمي أفندي السرميني بالدعوى والمخاصمة والمدافعة مع إدارة أوقاف حلب ومع متولي الوقف المذكور عبد الرزاق أفندي الصيادي([٤٧]). ويندرج تنصيب مرعي باشا المَلَّاح لنفسه ناظراً على وقف مصطفى بشير باشا المشهور في حلب بحكم إشغاله منصب حاكم دولة حلب العام، في إطار حرصه وخوفه الشديدين على عدم العبث به من جانب متولي إدارته أو المتصرفين به للحيلولة دون تواطؤهم مع الأجهزة الإدارية التي استحدثتها سلطات الإنتداب آنذاك، تلك الأجهزة التي كانت تسعى جاهدة من أجل بسط هيمنتها وسيادتها على المؤسسات الوقفية القائمة حينها([٤٨]). وينوه الباحث بهذا الصدد، بصواب رأي مرعي باشا المَلَّاح الذي تمثل في حُسن اختياره للعلامة القانوني الشيخ عبد القادر حلمي أفندي السرميني المعروف بإقتداره ونزاهته، وتنصيبه له وكيلاً عنه في الدعوى والمخاصمة والمدافعة مع إدارة اوقاف حلب ومع متولي الوقف المذكور السيد عبد الرزاق أفندي الصيادي([٤٩]).

٣. اللامركزية الإدارية ومعارضة المَلَّاح سلخ سنجق إسكندرون عن حلب:

برز موقف المَلَّاح كمؤيدٍ للوحدة السورية، لكن ليس ضمن إطارها الاندماجي مع باقي المناطق، بَلْ بشكلها الفيدرالي، بحيث لا تكون فيها حلب ملحقة بدمشق؛ أي أنَّ ميول المَلَّاح كانت تتجه نحو شكل الحكم الإداري

اللامركزي، بحيث تستقل كل منطقة بشؤونها الداخلية، الأمر الذي من شأنه أن يحفظ حقوق حلب في كافة المجالات، فضلاً عن تطلعه إلى علاقاتٍ جيدةٍ مع تركيا، دون أن تكون فيها حلب ملحقة بها. و من هنا جاء تشديد المَلَّاح على معارضته سلخ سنجق إسكندرون عن حلب. وقد نشرت جريدة حلب الرسمية في عددها الصادر بتاريخ [٢١ فبراير ١٩٢٤م] نص الرسالة التي وجهها الجنرال "ويغان" المفوض السامي الفرنسي إلى مرعي باشا المَلَّاح حاكم دولة حلب العام بتاريخ [٤ فبراير ١٩٢٤م] بشأن "سنجق إسكندرون" التابع لدولة حلب، الذي كان يضم ميناءً بحرياً ذا أهمية إقتصادية بالغة لحلب. تحت عنوان " سنجق إسكندرون لا يُفصل عن حلب". وتضمنت رسالة الجنرال ويغان رداً على التقرير الذي كان قد أرسله المَلَّاح بتاريخ [٢٦ يناير ١٩٢٤م] بشأن الاستدعاء المقدم من أعيان ومخاتير سنجق إسكندرون. وجاء في مضمون التقرير: "لي الشرف أن أعلم فخامتكم عن وصول التقرير الذي تكرمتم بإرساله بتاريخ [٢٦ يناير] بشأن الإستدعاء المقدم من أعيان ومختاري سنجق إسكندرون، ويمكنني أن أؤكد إلى فخامتكم بأنه لا يوجد في نوايا الدولة المنتدبة ولا في أعمالها ولا عند ممثليها ما يُشتَم منه إحداث أي تغيير في حالة سنجق إسكندرون، فالإشاعات التي دارت بشأن فصله عن دولة حلب لا أصل لها البته، ولذلك فإني سعيد جداً بأن أرى فخامتكم تعترفون مع المستدعين بأن النظام الحالي لسنجق إسكندرون يساعد على نجاحه، ويمكنكم أن تتأكدوا بأني أعمل كل ما يمكن من جهتي لزيادة الفوائد التي تستفيد منها هذه المنطقة من الناحية السياسية والإدارية". ويُستَشف من مضمون الرسالة أن تقرير المَلَّاح الآنف الذكر كان يتضمن مطالبته بألا يفك ارتباط سنجق إسكندرون عن دولة حلب(٥٠).

إنَّ الدافع وراء مطالبة المَلَّاح بألَّا يُفك ارتباط سنجق إسكندرون عن دولة

حلب؛ هو استشعاره بالخطر المترتب عن سلخ اللواء آنف الذكر، نتيجة تضاؤل اقتصاديات حلب في ظل الانتداب وتراجعها، بفعل سلخ لوائي مرعش وعينتاب من مجموع الألوية الثلاثة التي كانت تتألف منهم حلب، إذ تمَّ سلخ أحد عشر قضاءً من مجموع الأقضية البالغ عددها واحد وعشرون قضاءً تألفت منها الولاية، وضمت جميعها إلى تركيا بموجب "اتفاقية أنقرة الأولى" بين فرنسا وتركيا عام [١٩٢١م](٥١)، مِمَّا أدى إلى إلحاق الضرر بتجارة المسافات البعيدة التاريخية لحلب عقب قيام الحدود الجمركية والسياسية "المصطنعة" التي رسمتها فرنسا وبريطانيا إثر الإنهيار العثماني، وعزل حلب عن رئاتها التجارية الحقيقية في الأناضول والعراق(٥٢). والواقع إنّ الأهمية الحيوية التي تتمتع بها مدينة إسكندرون بوصفها المنفذ البحري لحلب والشمال السوري، كانت إحدى النقاط المهمة التي أفرد لها مرعي باشا المَلَّاح مساحة وافية من خطابه الذي ألقاه إبان زيارة الجنرال فيغان إلى حلب في [يوليو ١٩٢٤]. ومِمَّا قاله فيه مخاطباً المفوض السامي الفرنسي. "ولم تكن هممكم محصورة في هذه الأمور فحسب، بل سعيتم في إعمار مرفأنا، ألا وهو الإسكندرونة، تلك البلدة التي سيكون لها شأن عظيم في تاريخ حياتنا الآتي؛ فأمرتم بإكمال إنشائه، وسوف تربطونها بحلب بسكة حديد. لذلك، فالشهباء اليوم تحييكم وترحب بكم وتشكركم، ولكنها ترجوكم مطالبة أيضاً بإكمال مشاريعها هذه الحيوية، لتعود إلى ما كانت عليه قبل سنوات"(٥٣).

٤. دور مرعي باشا الإصلاحي في مجال التعمير والمرافق والخدمات العامة:

توّجت ثمرة التعاون بين المَلَّاح وبيوت عام [١٩٢٤م]، بتشييد العديد من المنشآت العمرانية، كشق طرق المواصلات الداخلية والخارجية، وتشييد عدداً من البنى التحتية، فضلاً عن تحسين المستوى الخدمي في المدينة وملحقاتها.

- **طرق المواصلات الداخلية والخارجية:**

شهدت دولة حلب بناء وترميم عدداً من الجسور على النحو التالي: فقد تمّ بناء جسراً على نهر قويق في كل من القرى التالية: فافين، وحاسين، ودابق، ويحورته، وترميم وتجديد كل من جسري السموقة ودوويق، و تشييد جسر الناعورة في ظاهر باب الفرج بديلاً عن الجسر القديم بعرض ثمانية عشر متراً([٥٤])، و جسراً جديداً على نهر عفرين على الطريق الممتد من حلب وإسكندرون([٥٥])، و جسراً من الإسمنت المسلّح على نهر الساجور، وآخر من الإسمنت المسلح على النهر الأبيض شمالي مدينة جسر الشغور([٥٦])، وجسرين في قرية مرّان، وجسر في كل من قرية المديونة و قرية الغوز ودير قاق وكروم الباب، كما أنشئ أربعة جسور ما بين الباب وبزاعة([٥٧]).

و أولت دولة حلب في عهد حاكمها مرعي باشا المَلَّاح، اهتماماً ملحوظاً في إنشاء وترميم شبكات الطرق الداخلية والخارجية بقسميها (العادية والحديدية)، كإحدى المشروعات الحيوية والإستراتيجية، التي من شأنها أن تساهم في تنمية المشروعات و تسهيل عمليات التجارة الداخلية والخارجية وتقليل مصارف النقل التي يتكبدها التجار، فضلاً عن دورها في تسهيل حركة تنقل الأهالي. وإدراكاً لأهمية هذه المشروعات، جاءت توصيات القائمين على حكومة دولة حلب وعلى رأسهم حاكمها العام مرعي باشا لدائرة الأشغال العامة في حلب بالعمل على تحسين هذا القِطاع ورفع من مستوى الخدمات في الدولة. وهذا ما عبر عنه المَلَّاح في كلمته التي ألقاها أمام الجنرال ويغان أثناء زيارته إلى حلب عام [١٩٢٤م]. إذ قال: "رأيتم ما هي عليه حلب من نقص الطرق تلك الشرايين الاقتصادية في البلاد، فأمرتم بتعميرها وفتح ما تحتاجه منها"([٥٨]).

وتجلَّت المساهمات والجهود المبذولة من قبل أهالي دولة حلب على

مستوى دولتهم، من خلال تقديمهم الإعاناتٍ والمساعدات الطوعية؛ بهدف إصلاح المسارات الرئيسة وتشييد أو صيانة شبكات الطرق. وكانت نتيجة هذه المساهمات أن تمَّ بناء و إصلاح (١٦٠) كم من الطرق و (٣) كم من المسارات. إذ تمَّ تأهيل جزءاً هاماً من طريق دمشق – حمص، و القسم الأول من الشريان الرئيسي الذي يربط دمشق بحلب عبر حمص وحماه([٥٩]). كما تمّ تعبيد الطريق الممتد من محلة السليمانية بحلب إلى مقبرة المسيحيين والفرنسيين. وطريق محطة قرية المسلمية الذي يمتد أوله شمال قرية حيلان من طريق البيرة (بيره جك) الأصلي ثم يأخذ غرباً إلى المحطة المذكورة. وتعبيد الطريق الذي يمتد بالقرب من نهر الفيض في محلة الجميلية بحلب إلى حارم وأنطاكية مروراً بقرى منيان وخان العسل وأورم الكبرى وأورم الصغرى والأتارب وعين دلفي والبركة ودير الرهبان ويتفرع منه فرعاً إلى مدينة حارم إلى أن يصل إلى جسر الحديد ثم إلى أنطاكية. وطريق بين قاطمه – ميدانكي، وآخر بين حارم وسلقين([٦٠]). و أُفتتحت عدة طرق كالطريق الذي يمتد من حلب إلى إدلب أريحا، وطريق من بساتين (بابلّا) مروراً بالمسلخ إلى محلة باب النيرب ومنه إلى قسطل علي بك، وطريق من حلب إلى الباب مروراً بقرية نقارين، و طريق يمتد من الباب إلى بزاعة، كما رُصِّفَ الطريق الممتد من باب النصر إلى باب الحديد([٦١]).

وشهدت بعض الطرق إجراء عملية إصلاحات لها، كالطريق الممتد من مركز قضاء جسر الشغور آخر الحدود الكائنة في ساقية مزرعة الشاخورة التابعة لقضاء أنطاكية ومن ساقية مزرعة الشاخورة إلى موقع جسر الحديد. و الطريق الممتد من مركز ناحية قلعة المضيق إلى آخر الحدود الواقعة في قرية قليدين ومنها إلى مركز قضاء الجسر([٦٢]). و تعبيد كل من طريق "حلب– أورم الصغرى"، وطريق "أورم الصغرى– أورم الكبرى"، وطريق "أورم الصغرى –

النيرب"، وطريق "حلب– إسكندرون"، وطريق "حلب– الباب"، و"طريق الباب– بزاعة– منبج"، و طريق شارع فرنسة مستودع محطة بغداد، وطريق "جبيله – باب الحديد"، وترميم طريق "السليمانية – المسلمية"، وطريق الدير، وطريق "ادلب– أريحا"، وطريق "ادلب– المعرة"، وطريق "المعرة– أورم الصغرى"([٦٣]). وافتتحت محطة سكة حديد جديدة على خط حلب– نصيبين تسمى "دربسية"([٦٤]).

وفيما يتعلق بتحديد طرق الدولة المارة بدولة حلب، فقد أصدر مرعي باشا المَلَّاح بتاريخ [٢٢ أكتوبر ١٩٢٤م]، قراراً([٦٥]) بإلغاء القرار رقم (١٣٨٧٥– ٥٩٣٩) المؤرخ في [١٨ أكتوبر ١٩٢٣م]، واستبداله بما يلي: تعتبر من طرق الدولة: طريق أنطاكية إلى دير الزور؛ ويمر من مفرق طريق أنطاكية وطريق الأنصاري من شارع الجميلية (مدرسة السلطاني ودار المعلمات) وجسر الكتاب وشارع غورو لغاية شارع فرنسا. وشارع فرنسا؛ يمتد من شارع الجنرال غورو إلى شارع الجنرال دولا موت. وشارع الجنرال دولا موت؛ يمتد من الشارع المار من أمام مخفر العزيزية والذاهب لجهة التل ومفرق الرشيدية وشارع التل وشارع النيال ومستشفى الرمضانية. والشارع الخارجي الكبير المحيط بالبلدة والرابط بين الطرقات المؤدية للبلدة. كما نص القرار بوجوب فتح الطرق الآنفة الذكر وإنشاؤها وترميمها وجميع ما يعود إليها من التعميرات الجزئية أو الكبيرة بما فيه من إنشاء وتعمير الأرصفة، على أن تتوزع نفقات الأعمال والتعميرات بين الدولة والبلدية. أما تنظيف الشوارع ورشها فتقع مسؤوليتها على عاتق البلدية، وجُعلت مهمة إصلاح شوسة الشوارع (الطرق المُخصَّصة لسير العربات العادية) من مسؤولية الدولة([٦٦]).

وعاد تشييد هذه الطرقات بالنفع العام على سكانها، إذ انخفضت تكلفة النقل بالسيارة بين حلب وإدلب، وإزدادت حركة تنقل البشر عبر السيارات بين

حلب وحارم من (١٠٠) إلى (٤٠٠) شخص بنسبة (٤٠٠) %. وطرأ على حركة المرور على الطريق بين حلب وإسكندرون إرتفاعاً ملحوظاً بنسبة (٤٠%)، في الوقت الذي كان يجري فيه سابقاً تعليق حركة المرور في بعض الأحيان لعدة أسابيع خلال موسم الأمطار. كما إزداد إقبال كبار المُلَّاك على شراء سيارات الشحن لتصدير منتجاتها([٦٧]).

- **بناء المدارس ودور الحكومة والمشافي والقصور والحدائق ومختلف الدوائر والأبنية:**

شهدت حلب تشييد عدداً كبيراً من البنى التحتية، تنوعت ما بين المدارس والقصور والمشافي والحدائق ومختلف الدوائر والأبنية. فقد شُيِّدت مدرسة([٦٨]) للصنائع والفنون (école d ’Arts et Métiers) ([٦٩])، وبناءً بجانبها يحوي على خمس غرف ليكون داراً لصناعة الحدادة (معملاً للميكانيك)([٧٠]). ومدرسة أخرى عُرفت بمدرسة الجنرال ويغان([٧١])، ومدرسة تجهيزية في دير الزور، ومجموعة من المدارس في كل من: ادلب، وحارم، ومعرة النعمان، و مركز قضاء منبج، و جرابلس، وإعزاز، وقضاء عفرين([٧٢]). وأُعيد إنشاء معهد حلب العلمي تحت مُسمّى "المدرسة الثانوية للبنين" جُعل مدة الدراسة فيه سبع سنوات([٧٣]). كما تم تشييد عدداً من دور الحكومة في المدينة وملحقاتها؛ كسرايا إعزاز، ومنبج، ومعرة النعمان، و كردطاغ (عفرين)، و جرابلس، ودار حكومة حلب [ومن المُرجح- أنَّ دار حكومة حلب هي إشارة لتوسعة مبنى دار بلدية حلب وبناء الطابق الثاني منها([٧٤]). كما شُيِّد دوراً للحكومة في كل من قرية الزيادية قرب نهر عفرين، وجسر الشغور، وحارم([٧٥])، ودير الزور([٧٦])، ومبنى لقيادة الدرك العامة في حلب. فضلاً عن بناء عدداً من المنشآت الصحية كمستوصف مرعي باشا المَلَّاح([٧٧]). ومستشفى الرازي الخاصة بأمراض العيون([٧٨]).

وفي أواخر عام [١٩٢٤م]، شُيِّد قصر الناعورة أو بناية الناعورة (المتحف

الوطني القديم لاحقاً)، خارج باب الفرج، وهو بناية ضخمة معدّة لاجتماع المجلس النيابي، تشتمل على اثنتي عشرة غرفة عُليا وسفلى فُرشت أرضه بالرخام الإيطالي، و رُفِعَ مقابل هذه البناية من جهة الغرب نصب تذكاري على نسق المسلَّات الحجرية ذكرى للجنرال بيوت(٧٩). وتجدر الإشارة إلى أنَّ تغطية تكلفة بناء النصب التذكاري، كانت من خلال الأموال التي جمعت عن طريق لجنة الاكتتابات برئاسة غالب إبراهيم باشا رئيس البلدية وتحت رعاية حاكم الدولة مرعي باشا(٨٠).

و شُيِدَت عدداً من الحدائق، كحديقة عمومية تبلغ مساحتها نحو خمسة عشر ألف ذراع في ساحة برية المسلخ في حلب، وأنشئ في غربيها مستوصف حافل مشتمل على تسع غرف، ومدرسة جميلة تشتمل على أربع عشرة غرفة، ولها فناء واسع معدّ للألعاب الترويضية(٨١). وحديقتين في غاية الجمال، حملت الأولى اسم مرعي باشا المَلَّاح؛ وهي حديقة بديعة واسعة تربو مساحتها على عشرة آلاف ذراع، أنشئت في أرض مقبرة العبّارة الصغيرة. وتعد من أعظم حدائق سورية بحسن مناظرها وبدائع تقاسيمها الهندسية وأنواع زهورها وأشجارها(٨٢). وحديقة أخرى شُيدت بين ثانوية العروبة (ويغان سابقاً) ومكتب دفن الموتى في حي جب القبة قرب الطبابة الشرعية حملت إسم حديقة الجنرال بيوت(٨٣).

كما شرَّعت مصلحة الأشغال العامة في دولة حلب، بترميم حيطان قاعة القلعة التاريخية وربطها بقضبان حديدية لجعلها متحفاً للآثار(٨٤). و صدر قراراً بالمصادقة على قرار مجلس إدارة حلب بتأسيس سوق عمومية في جسر عفرين. كما تأسس مخفراً للشرطة في قصبة ادلب(٨٥). و بُني مسلخاً حديثاً في قاضي عسكر، و مستودعات للمواد النفطية والمشتعلة (الكاز)(٨٦). وقد انخفضت تكلفة نقل قنطار المواد البترولية بين حارم وحلب من (٤٠٠) قرش إلى (١٦٠) قرشاً(٨٧).

- **النهوض بالواقع الخدمي:**

وضمن المساعي التي بذلها القائمون على الحكم في دولة حلب للنهوض بالواقع الخدمي للمدينة وعلى رأسهم حاكم الدولة مرعي باشا، فقد أصدر المَلَّاح بتاريخ [١١ فبراير ١٩٢٤م]، قراراً بحظر حفر الخنادق أو مجاري المياه أو المنافذ المؤقتة، وبوجه عام كل ما يتعلق بعمليات تصريف وإسالة مياه الشرب وغيرها والتي من شأنها أن تؤدي إلى قطع الطرقات وتعطلها وإقلاق راحة الأهالي. وجاء في القرار أيضاً، أنه في حال رغبة أهالي شارعٍ أو زقاقٍ ما لإجراء عمل من شأنه قطع الطريق، يتوجب عليهم مراجعة دائرة الأشغال العامة واستحصال ترخيصاً في ذلك، على أن لا تُمنح إجازة الترخيص إلّا بعد قيام إدارة الأشغال العامة بالتحري وتعهد المستدعي بإنشاء منفذٍ وفقاً للنموذج المعطى من قبل الإدارة، وفي حال عدم تنفيذ التعليمات فإنَّ الترخيص يُسحب من مقدمها. ونص القرار على أنّ كل من يخالف أحكام هذا القرار، يحال إلى المحاكم ويُحكم بجزاءٍ نقدي يتراوح ما بين الليرة والخمسين ليرة سورية مع السجن من يومٍ إلى ثمانية أيام، ويُعاد الطريق إلى حالته الأصلية. وأسُند هذا القرار إلى النافعة والغقتصاد ورئيس البلدية وقائمقامي الأقضية لتنفيذه([٨٨]).

ونظراً للأضرار التي من المُمكن أن تلحق بالأسلاك البرقية والتليفونية، فقد أصدر مرعي باشا قراراً، يُمنع فيه صغار السن من اللعب بالطائرات الورقية داخل المدينة وإطلاقها في الجو بصورة قطعية. وبتحميل المسؤولية في كل مخالفة بهذا الشأن للآباء و أن تُطبق بحق المخالفين العقوبات اللازمة([٨٩]).

و شُرِّع في حلب تمديد خطوط الترامواي وإنارة المدينة بالكهرباء وجلب المياه إلى حلب. وكانت الجهة المنفذة: البنك العقاري الجزائري–التونسي: (le Crédit Joncier d'Algérie et de Tunisie)، والشركة الفرنسية للمشاريع: (la Société française d'entreprises)، والشركة البلجيكية لتوليد

الكهرباء (la Société belge Les Exploitations électriques)([٩٠]).

و تمت بمساعي مرعي باشا المَلَّاح حاكم الدولة العام، و رئيس النافعة وجيه الجابري، وبمؤازرة من أهالي المدينة ومجلس ادلب البلدي، إيجاد حل لمشكلة مياه ادلب، عن طريق جر مياه "عين مرتين" إلى المدينة، بواسطة أقنية ومواسير حديدية وموتور ومضخات، على أن تكون المصاريف موزعة نصفها من الأهالي والنصف الآخر من مجلس بلدية إدلب([٩١]). وتشكلت لجنة لجمع التبرعات لهذا المشروع التي قُدرت نفقاته بـ (٣٥٠٠) ليرة ذهبية، فساهم الأهالي بجزءٍ من المبلغ وقدره (١٥٠٠) ليرة، بينما نظمت البلدية مضبطة رفعتها إلى مرعي باشا حاكم الدولة العام، تلتمس فيها بمنحها مبلغ وقدره (١٠٠٠) ليرة لإكمال المشروع، وبناءً على ذلك، قام مرعي باشا بزيارةٍ إلى رأس الينابيع ومعاينته برفقة رئيس النافعة وجيه الجابري، فأعطى موافقته على منح المبلغ المطلوب للقيام بالعمليات الفنية. ومن الأعمال ذات الطابع الخدمي التي شهدتها ادلب، إنشاء شركة سياحية (اصطياف) في جبل أريحا و تشييد الفنادق والبيوت([٩٢]). وتمديد مواسير مياه عين التل من برية المسلخ إلى المجزر([٩٣]).

وبناءً على ما سبق، تكاد تكون الاتهامات الموجهة ضد كل من تولَّى منصباً إبَّان عهد الإنتداب الفرنسي، بعيدة كل البعد عن القراءة الصحيحة التي لا تنم إلّا عن قصر نظر صاحبها، والتي لا تستند بطبيعة الحال إلى قراءة تاريخية موضوعية. فمرعي باشا المَلَّاح جعل مقاومة الانتداب تحتل المرتبة الثانية لديه، مقارنةً بالإصلاح الذي كان يعتبره حاجة ملحة، حتى لو تحقق ذلك بمساعدة الانتداب. كما أنَّ تولِّيه للمناصب إبَّان عهد الإنتداب، لا ينم عن طمعٍ في منصبٍ أو جاهٍ أو مكانةٍ، بقدر ما هو نتيجة طبيعية لِما اتصف به من حنكةٍ سياسيةٍ و خبرةٍ إداريةٍ اكتسبهما عبر مسيرته الطويلة، أهلته ليتولَّى مناصب قيادية لمواصلة عمله الإصلاحي، الذي كان قد بدأ به في العهد العثماني. وإنَّ غيرته على أبناء مدينته وحفظ حقوقهم، و درء سطوة الفرنسيين

عليهم، وسعيه نحو تحقيق السلم الأهلي والإستقرار الإجتماعي؛ تحتم عليه الإنخراط في البنية الإدارية آنذاك دون أن يكون خاضعاً أو مطيعاً لأية جهةٍ ما، معرضاً نفسه من خلال موقفه هذا، لِسهام غالبية الثوريين، ومعارضة الوطنيين من ذوي النزعة الراديكالية من جهةٍ. في حين تفهم موقفه الأغلبية من مكونات النخب السياسية الحلبية من الوطنيين ذوي النزعة المعتدلة وكذلك الرأي العام الحلبي من جهةٍ أخرى.

الهوامش:

(١) هو محمد مَرْعِي ابن الحاج صالح آغا المَلَّاح التاجر والمزارع الحلبي المعروف. وُلِّدَ في حلب في ١٥ جمادى الآخرة ١٢٦٩هـ [٢٦ مارس١٨٥٣م]. من خيرة وجهاء المدينة وأعيانها، ومن كِبار رجالات الإدارة والسياسة المُخضرمين، أبصر النور في كنفِ عائلة المَلَّاح، كواحدة من العائلات الحلبيَّة التي حازت على نفوذٍ ومكانةٍ مرموقةٍ في سورية عامة وحلب بشكلٍ خاص. و تنتمي عائلته إلى عشيرة البوخميس المتفرعة عن عشيرة الدليم، إحدى عشائر العراق الزُبيدية المعروفة بكثرتها ومكانتها، من ذرية الصحابي عمرو بن معدي كرب الزبيدي. **محمد شريف الصواف: مجموعة الأسر الدمشقية: تاريخها، أنسابها، أعلامها، ج٣، ط٢، بيت الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق٢٠١٠م، ص ص٤٧١-٤٧٢.** تلقى علومه الأولية – المقدمات – في المدارس الإعتيادية الحديثة الخاصة التي [أنشأتها وأدارتها البعثات التبشيرية] الإبتدائية منها والمتوسطة. تابع تحصيله العلمي العالي في إستانبول، بمساعدة "كامل باشا القبرصي" الذي ربطته مع والده الحاج صالح آغا المَلَّاح علاقة قوية إبَّان تولِّي القبرصي منصب "متصرِّف" مركز حلب عام [١٨٧٠م]، من هنا تكوَّنت العلاقة الوثيقة بين مرعي باشا و القبرصي. **محمد جمال باروت: التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحوّل من البدْونة إلى العمران الحضري، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة٢٠١٣م، ص١٠٦، ١٠٨.** انتظم في العديد من المناصب والوظائف الرفيعة، كشخصيةٍ استثنائيَّةٍ اضطلعت بهذا الكم الهائل من المناصب، توزعت ما بين القضاء والإدارة والمالية والاقتصاد والتعليم والأشغال العامة والمواصلات، فضلاً عن إضطلاعه بعددٍ من المهمات الإصلاحية عبر تعيينه عضواً و رئيساً في عددٍ من اللجان الإصلاحية الرسمية. من أهم المناصب التي شغلها في العهد العثماني؛ تعيينه عام [١٨٨٢م] عضواً ملازماً (قاضٍ متمرِّن) في دائرة الحقوق لدى محكمة الإستئناف، ورئيساً لمحكمة تجارة ولاية حلب بهيئتيها المحلية والمختلطة عام [١٨٨٦م]، و عضواً في دائرة الحقوق لمحكمة إستئناف ولاية حلب عام [١٩٠٠م]. وفي عام [١٩٠١م] عُيِّن بوظيفة مدعي عام الإستئناف بالوكالة في ولاية حلب، ثم عُيِّن رئيساً لبلدية ولاية حلب أعوام [١٨٩٩، ١٩٠٧، ١٩٠٨م]، وعضواً في مجلس إدارة ولاية حلب عام [١٩٠٨م]، ثم أُنتخب عضواً في مجلس المبعوثان ممثلاً عن ولاية حلب عام

[١٩٠٨م]، و مديراً لأوقاف حلب عام [١٩٠٩م]، ثم عضواً ورئيسا ثانياً (مُشاركاً) "رئيساً بالوكالة" في المجلس العمومي لولاية حلب عام [١٩١٣م]. **وثائق الأرشيف العثماني، تصنيف: BOA, DHSAID, 150/419, 18/ 211**. وفي العهد الفيصلي؛ عُيِّن كأول متصرِّف عربي للواء دير الزور (الفرات والجزيرة) عامي [١٩١٨-١٩١٩م]. **جريدة حلب الرسمية، س١، ع٤، ١٦ ربيع الأول ١٣٣٧هـ/١٩ ديسمبر ١٩١٨م، ص٣**. و نائباً عن حلب في المؤتمر السوري العام عام [١٩١٩م]. **يوسف الحكيم: سورية والعهد الفيصلي، ط٢، دار النهار، بيروت ١٩٨٠م، ص٩٢.**

ومن حاملي "برنامج دمشق" الذي أقره المؤتمر في اللقاء مع لجنة "كينغ- كراين" عام [١٩١٩م]. **جريدة المصباح، س١، ع٣٠، حلب، ١٧ شوال ١٣٣٧هـ/١٥ يوليو ١٩١٩م، ص٢**. وعضو فرع حلب "للجنة الوطنية" الذي تم إنتخابه فيها لتمثيل وخدمة أهالي مدينته أمام الحكومة العربية عام [١٩١٩م]، والتي نادت بالمحافظة على إستقلال سورية بحدودها الطبيعية، وقامت بمهمة تجنيد المتطوعين وجمع الأغذية والمال والسلاح لعمليات المقاومة غير النظامية. **جريدة المصباح، س١، ع٨٦، حلب، ٧ ربيع الأول ١٣٣٨هـ/ ٣٠ نوفمبر ١٩١٩م، ص٢**. وأخيراً، نائباً أول لرئيس المؤتمر- البرلمان هاشم الأتاسي بمرتبة "رئيسٍ ثانٍ" [١٩٢٠م]. **جريدة العاصمة الحكومية، س١، ع١٠٨، دمشق، ٢١ جمادى الثانية ١٣٣٨هـ/١١ مارس ١٩٢٠م، ص٦**. وفي العهد الفرنسي؛ شغل منصب مدير (وزير) الداخلية العام عام [١٩٢٠م]. **جريدة حلب الرسمية، س٢، ع١٦٧، ١٢ صفر ١٣٣٩هـ/٢٥ أكتوبر ١٩٢٠م، ص ٩**. و وكيل الحاكمية العامة في دولة حلب عامي [١٩٢٠-١٩٢١م]. **جريدة حلب الرسمية، س٣، ع١٨٢، ٢ جمادى الثاني ١٣٣٩هـ/١٠ فبراير ١٩٢١م، ص١**. ثم حاكماً عاماً لدولة حلب عام [١٩٢٤م]. **جريدة لسان الحال، س٤٧، ع٩١٢١، بيروت، ١٤ جمادى الثانية ١٣٤٢هـ/ ٢٢ يناير ١٩٢٤م، ص٢؛ جريدة حلب الرسمية، س٦، ع٣٢٢، ١٧ جمادى الثانية ١٣٤٢هـ/ ٢٤ يناير ١٩٢٤م، ص٢**. ثم والياً على حلب في [يناير ١٩٢٥م]. **جريدة حلب الرسمية، س٧، ع٣٦٩، ١٠ جمادى الثاني ١٣٤٣هـ/ ٥ يناير ١٩٢٥م، ص٢.**

(٢) جريدة حلب الرسمية، س٦، ع٣٢٣، ٢٤ جمادى الثاني ١٣٢٤هـ/٣١ يناير ١٩٢٤م، ص٢.

(٣) كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس، وآخرون، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٨م، ص٧٦٢؛ محمد عينتابي، وآخرون: حلب في مئة عام ١٨٥٠-١٩٥٠،ج٣، منشورات جامعة حلب: معهد التراث العلمي العربي، حلب ١٩٩٣م، ص٢٧.

(٤) يوسف الحكيم: سورية والانتداب الفرنسي، ط٢، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩١م، ص٤٤.

(٥) حكمت علي إسماعيل: نظام الانتداب الفرنسي على سورية ١٩٢٠-١٩٢٨، دار طلاس للدراسات والنشر، دمشق ١٩٩٨م، ص١٥٣-١٥٤؛ فيليب خوري: سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية ١٩٢٠- ١٩٤٥، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت١٩٩٧م، ص١٠١.

(٦) جريدة لسان الحال، س٤٣، ع٨٠٢١، بيروت، ١١ رجب ١٣٣٨هـ/ ٣١ مارس١٩٢٠م، ص٢.

(٧) كان في مقدمة الوفد لاستقبال الجنرال غورو، والي حلب كامل باشا القدسي الذي ألقى خطاباً رحب فيه بالجنرال، بالإضافة إلى بشير القدسي، ورشيد المُدرِّس، و اسكندر سيكياس، و إبراهيم كوهين، وإسماعيل الكيخيا، وإلياس نصري بليط، و زكي سلمون آل شامة، و رفيق حميد باشا، وحكمت العادلي، وإدوار أسود، وسليم هراري، وباسم إبراهيم باشا، وخالد الشريّف، وليون شوكتلي، وموسى الأميري، ورشيد الشعراوي، وبشير زلط. وعند وصول الجنرال غورو إلى حلب، ونزوله في دار الحياني استقبل الضيوف التالية أسماءهم: مصطفى الحياني، ونور الدين القدسي، وعاكف الجابري، وإلياس عبديني، وإميده سالم، واسحاق منشي. **محمد عينتابي، وآخرون: المرجع السابق، ج٢، ص ٢٣٧-٢٣٨.**

(٨) محمد عينتابي، وآخرون: المرجع نفسه، ج٢، ص٢٣٧-٢٣٨.

(٩) ضمت لجنة الاستقبال الأسماء التالية: الحاكم العام محمد كامل باشا القدسي، وقاضي القضاة بشير الغزي، وبطريرك السريان الكاثوليك افرام الرحماني، ومطران السريان الكاثوليك جبرائيل تبوني، ونقيب الأشراف عبد الرزاق الصيادي، ومدير المالية فيكتور بك عجوري، ورئيس البلدية غالب بك، وعبد القادر أفندي الكيخيا، وفؤاد بك المُدرِّس،

ونوري بك الجابري، وشكري أفندي كنيدر صاحب جريدة التقدم. **جريدة الحقيقة، س١٣، ع١٤١٠، بيروت،١ جمادى الثانية ١٣٣٩هـ/٩ فبراير ١٩٢١م، ص٢.**

(١٠) جريدة الحقيقة، ع١٤١٠، ٩ فبراير ١٩٢١م، ص٢.

(١١) محمود عبيدات: أحمد مريود ١٨٨٦-١٩٢٦: قائد ثورة الجولان وجنوب لبنان وشرق الأردن، ط١، دار رياض الريس، بيروت١٩٩٧م، ص ١٧٢- ١٧٣.

(١٢) جريدة البشير، س٥١، ع٢٦٥٩، بيروت، ٢١ ديسمبر ١٩٢٠م، ص٢.

(١٣) جريدة لسان العرب، س١، ع٧٨، القدس، ٢٦ محرم ١٣٤٠هـ/ ٢٨ سبتمبر ١٩٢١م، ص٣.

(١٤) جريدة العاصمة الحكومية، س٧، ع٢٧٤، دمشق، ٣ جمادى الآخر ١٣٤٢هـ/ ١ يناير ١٩٢٥م، ص ص١٣-١٥.

(15) FO 371/10165, NO 148, WH/ ND, H. B. M Consulate, Aleppo, 22 December 1924.

نقلاً عن: Records of Syria 1918-1973, vol 3: 1923-1925, cambridge Archive Editions, 2005, p 401

(١٦) يوسف الحكيم: سورية والانتداب الفرنسي، ص٧٨.

(١٧) محمد باروت: المرجع السابق، ص١٥٨.

(١٨) يوسف الحكيم: سورية والانتداب الفرنسي، ص٥٢.

(19) FO 371/10165, p.p 401- 404.

(٢٠) محمد باروت: المرجع السابق، ص١٥٨.

(٢١) جريدة حلب الرسمية، س٤، ع٢٦٩، ١٧ربيع الثاني ١٣٤١هـ/ ٧ ديسمبر١٩٢٢م، ص ٢؛ جريدة لسان الحال، س٤٦، د.ع، ١٢ ربيع الثاني١٣٤١هـ/٢ ديسمبر١٩٢٢م، ص٣.

(٢٢) جريدة حلب الرسمية، س٥، ع٢٧٤، ٣ جمادى الأول ١٣٤١هـ/ ١٨ يناير١٩٢٣م، د.ص ؛ ع٢٧٨، ٢٨ جمادى الثاني١٣٤١هـ/ ١٥ فبراير١٩٢٣م، د.ص.

(٢٣) Recueil des Actes Administratifs du Haut-Commissariat de la République Française en Syrie et au Liban. Beirut, 1923.

(٢٤) جريدة حلب الرسمية، س٥، ع٢٨٥، ٢٥ شعبان ١٣٤١هـ/ ١٢ أبريل١٩٢٣م، ص١.

(٢٥) جريدة لسان الحال، ع٩١٢١، ٢٢ يناير١٩٢٤م، ص٢؛ جريدة حلب الرسمية، ع٣٢٢،

٢٤ يناير ١٩٢٤م، ص٢.

(٢٦) جريدة لسان الحال، س٤٧، ع٩١٢٦، بيروت، ٢٠ جمادى الثانية ١٣٤٢هـ/ ٢٨ يناير ١٩٢٤م، ص٢.

(٢٧) جريدة لسان الحال، س٤٧، ع٩١٢٨، بيروت، ٢٢ جمادى الثانية ١٣٤٢هـ/٣٠ يناير ١٩٢٤م، ص٣.

(٢٨) جريدة حلب الرسمية، ع٣٢٣، ٣١ يناير ١٩٢٤م، ص٢.

(٢٩) جريدة العاصمة الحكومية، س٩، ع٢٩٨، دمشق، رجب ١٣٤٥هـ/ يناير١٩٢٧م، ص ٢٨.

(٣٠) FO 371/10164 Aleppo Consul to FO, 26 Jan. 1924.

نقلاً عن: Records of Syria 1918-1973, vol 3: 1923-1925, cambridge Archive Editions, 2005, p 303.

(٣١) Gertrude Bell, Syria in October 1919, "Despatch from Civil Commissioner, Mesopotamia, to 19, British Library: India Office Secretary of State for India", Private NO. 3444436/75/Records and Papers, 15 November 1919, p16؛ Malcolm B. Russel, The First Modern Arab State: Syria under Faysal, 1918-1920, Bibliotheca Islamica, Minneapolis, 1985, p148.

(٣٢) محمد باروت: المرجع السابق، ص٣٧٥.

(٣٣) أسعد الكوراني: ذكريات وخواطر مما رأيت وسمعت وفعلت، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت٢٠٠٠م، ص٥٩.

(٣٤) جريدة حلب الرسمية، ع٣٢٣، ٣١ يناير ١٩٢٤م، ص٢.

(٣٥) محمد باروت: المرجع السابق، ص١٥٨-١٥٩.

(٣٦) محمد باروت: المرجع نفسه، ص٣٧٥.

(٣٧) جريدة حلب الرسمية، س٦، ع٣٦٦، ١٩ جمادى الأولى١٣٤٣هـ/ ١٥ ديسمبر ١٩٢٤م، ص٢-٣.

(٣٨) يوسف الحكيم: المرجع السابق، ص٥٨.

(٣٩) عقد الإجارتين: هو عقد إجار يتم بإذن القاضي الشرعي على عقار الوقف المتوهّن

الذي يعجز متوليه لإعادته إلى حالته العمرانية السابقة، وبأجرة معجلة تقارب قيمة العقار تؤخذ لتعميره، وأجرة مؤجلة ضئيلة سنوية يتجدد العقد عليها وتدفع كل سنة. **أحمد نمر أبو جويد: العقود الواردة على الأملاك الوقفية عقد الإجارتين أنموذجاً، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، م٤٥، ع٤، كلية الحقوق، الجامعة الأرنية، ٢٠١٨م، ص٣٥٩.**

(٤٠) حكمت علي إسماعيل: المرجع السابق، ص٢١٣-٢١٤.

(٤١) محمد راغب الطباخ: إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، ج٣، ط١، المطبعة العلمية، حلب١٩٢٦م، ص ص١٨١- ١٨٣.

(٤٢) عبد الرحمن الكيالي: المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني، ج٣، مطبعة الضاد، حلب١٩٦٠م، ص٢٣٧-٢٣٨.

(٤٣) فتح الله الصقال: من ذكرياتي في المحاماة، ج٢، مطبعة الضاد، حلب ١٩٦٥م، ص٢٩-٣٠.

(٤٤) محمد الطباخ: المصدر السابق، ج٣، ص ص١٨٤-١٩٠.

(٤٥) فتح الله الصقال: المرجع السابق، ص٣٠.

(٤٦) محمد الطباخ: المصدر السابق، ج٣، ص ص٢٦٢-٢٦٤.

(٤٧) كانت هناك مآخذ على سوء إدارة عبد الرزاق أفندي الصيادي متولي وقف مصطفى بشير باشا. إذ يذكر الطباخ في كتابه "إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء"، إلى أن واردات الوقف بلغت (١٥٠٠) ليرة عثمانية ذهباً، فخُصِّص جزء من وارداته لترميمه وإصلاحه. بينما صُرف الباقي، على النحو التالي: الثلث يرسل إلى مكة المشرفة والثلثان إلى المدينة المنورة، لتوزيعه على الفقراء والمساكين. فجرى التهاون في حقوق أهل الحرمين الصريحة فيها، إذ لم يكن يصلهم من تلك الحقوق إلا الجزء اليسير منها، إلى أن توقفت فيما بعد. **محمد الطباخ: المصدر نفسه، ج٣، ص٢٦٣-٢٦٤.**

(٤٨) حكمت علي إسماعيل: المرجع السابق، ص٢١٢.

(٤٩) سجلات المحكمة الشرعية، س: ١٠٧، م: ١، ١٦ أكتوبر١٩٢٤م، ص ٥٩.

(٥٠) جريدة حلب الرسمية، س٦، ع٣٢٦، ١٦ رجب ١٣٤٢هـ/ ٢١ فبراير ١٩٢٤م، ص٣.

(٥١) محمد باروت: المرجع السابق، ص١٧٦-١٧٧.

(٥٢) فيليب خوري: المرجع السابق، ص٣٨.

(٥٣) جريدة حلب الرسمية، س٦، ع٣٤٤، ٥ ذي الحجة ١٣٤٢هـ/ ٧ يوليو ١٩٢٤م، ص١.

(٥٤) كامل الغزي: نهر الذهب في تاريخ حلب، ج٣، المطبعة المارونية، حلب ١٩٢٦م، ص٧٧٣-٧٧٤.

(٥٥) جريدة لسان العرب، س٣، ع ٥٠٤، القدس، ٥ شوال ١٣٤٢هـ/ ٨ مايو ١٩٢٤م، ص٢؛ كامل الغزي: المصدر نفسه، ج٣، ص٧٧٤.

(٥٦) كامل الغزي: المصدر نفسه، ج٣، ص٧٧٣.

(٥٧) محمد الطباخ: المصدر السابق، ج٣، ص ٥٤٥.

(٥٨) جريدة حلب الرسمية، س٦، ع٣٤٤، ٥ ذي الحجة ١٣٤٢هـ/ ٧ يوليو ١٩٢٤م، ص١.

(59) Ministère des Affaires Étrangères, Rapport à la Société des Nations sur la situation de la Syrie et du Liban, année 1924 (Genève: Société des Nations, 1925), p 47, 67.

(٦٠) كامل الغزي: المصدر السابق، ج٣، ص ص ٧٧٢-٧٧٤.

(٦١) محمد الطباخ: المصدر السابق، ج٣، ص ٥٤٤- ٥٤٥.

(٦٢) جريدة حلب الرسمية، س٦، ع٣٤١، ١٤ ذي القعدة ١٣٤٢هـ/ ١٦ يونيو ١٩٢٤م، ص٣.

(٦٣) جريدة حلب الرسمية، س٦، ع٣٦٠، ٦ ربيع الثاني ١٣٤٣هـ/ ٣ نوفمبر ١٩٢٤م، ص٤.

(٦٤) جريدة لسان العرب، س٤، ع٥٩١، القدس، ١٤ جمادى الأول ١٣٤٣هـ/ ١٢ ديسمبر ١٩٢٤م، ص٢.

(٦٥) حمل القرار رقم (١٩٠٥٤- ٩٩١). وكُلِّف كل من بلدية حلب ورئيس المالية ورئيس مهندسي الأشغال العامة بتنفيذه. **جريدة حلب الرسمية، س٦، ع٣٦٤، ٥ جمادى الأولى ١٣٤٣هـ/ ١ ديسمبر ١٩٢٤م، ص١.**

(٦٦) جريدة حلب الرسمية، ع٣٦٤، ١ ديسمبر ١٩٢٤م، ص١.

(67) Ministère des Affaires Étrangères, op.cit. pp 47- 48.

(٦٨) شهدت مدرسة الصنائع والفنون المُستحدثة عهد الانتداب الفرنسي، تطوراً في نوعية الصنائع التي عكفت على تدريسها لطلابها. مقارنةً ببعض الأعمال والصنائع التي كان يتم تعليمها في مدرسة الصنائع إبَّان فترة العهد العثماني، والتي اقتصرت على صناعات الأحذية والحياكة والنجارة. **محمد الطباخ: المصدر السابق، ج٣، ص٤٩٧.**

(69) Ministère des Affaires Étrangères, op.cit. p 59.

(٧٠) محمد الطباخ: المصدر السابق، ج٣، ص ٥٤٦.

(٧١) جريدة الترقي، ع١٠١، حلب، ١٥ نوفمبر ١٩٢٤م، ص٣.

(٧٢) كامل الغزي: المصدر السابق، ج٣، ص ٧٧٤.

(٧٣) عبد المنعم الأحمد: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مدينة حلب خلال فترة الانتداب الفرنسي (١٩٢٠-١٩٤٦م)، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، دمشق٢٠٠٤م، ص١١٧.

(٧٤) جريدة حلب الرسمية، ع٣٦٠، ٣ نوفمبر ١٩٢٤م، ص٤؛ روبيرت جبه جيان: كيغارت، د.ن، حلب ٢٠٠٢م، ص ٢١٥.

(٧٥) كامل الغزي: المصدر السابق، ج٣، ص ٧٧٤.

(٧٦) محمد الطباخ: المصدر السابق، ج٣، ٥٤٥.

(٧٧) جريدة حلب الرسمية، ع٣٦٠، ٣ نوفمبر ١٩٢٤م، ص٤.

(٧٨) روبيرت جبه جيان: المرجع السابق، ص ١٦٨؛ عبد المنعم الأحمد: المرجع السابق، ص١٠٦.

(٧٩) كامل الغزي: المصدر السابق، ج٣، ص٧٧٣- ٧٧٤.

(٨٠) جريدة المفيد، س١، ع١- ١٣٩، دمشق، ٢١ جمادى الأولى ١٣٤٣هـ/ ١٧ ديسمبر ١٩٢٤م، ص٢؛ جريدة لسان الحال: س٤٨، ع٩٣٧٨، بيروت، ٣٠ جمادى الأولى١٣٤٤هـ/ ٢٧ ديسمبر ١٩٢٤م، ص١.

(٨١) كامل الغزي: المصدر السابق، ج٣، ص ٧٧٣.

(٨٢) كمل الغزي: المصدر نفسه، ج٣، ص٧٧٣- ٧٧٤.

(٨٣) محمود حريتاني: حلب في النصف الأول من القرن العشرين: دراسة في الجغرافية العمرانية والاقتصاد السياسي والاجتماعي، دار شعاع، حلب ٢٠٠٩، د.ص.

(٨٤) جريدة لسان العرب، س٤، ع٥٥٢، القدس، ٨ صفر ١٣٤٣هـ/ ١٠ سبتمبر ١٩٢٤م، ص٢؛ محمد الطباخ: المصدر السابق، ج٣، ص٥٤٥.

(٨٥) جريدة حلب الرسمية، س٦، ع٣٦٢، ٢٠ ربيع الثاني ١٣٤٣هـ/ ١٧ نوفمبر١٩٢٤م، ص٢.

(٨٦) جريدة الترقي، ع١٠١، ١٥ نوفمبر ١٩٢٤م، ص٣.

(87) Ministère des Affaires Étrangères, op.cit. p 48.

(٨٨) جريدة حلب الرسمية: س٦، ع٣٢٨، ٣٠ رجب ١٣٤٢هـ/ ٦ مارس ١٩٢٤م، ص١.

(٨٩) جريدة حلب الرسمية، س٦، ع٣٥٤، ٢٣ صفر ١٣٤٣هـ/ ٢٢ سبتمبر ١٩٢٤م، ص١.

(90) Ministère des Affaires Étrangères, op.cit. pp 72-73.

(٩١) كامل الغزي: المصدر السابق، ج٣، ص٧٧٤؛ محمد الطباخ: المصدر السابق، ج٣، ص٥٤٥.

(٩٢) جريدة التقدم، ع١٩٧٦، حلب، ٧ أغسطس ١٩٢٤م، د.ص.

(٩٣) جريدة حلب الرسمية، ع٣٦٠، ٣ نوفمبر ١٩٢٤م، ص٤.

مصادر الدراسة

أولاً- الـوثائق

١- وثائق غير منشورة:

- **وثائق باللغة التركية**

- وثائق الأرشيف العثماني.

Başbakanlık Osmanlı Arşivi (BOA), Istanbul, Turkey

- **وثائق باللغة الإنجليزية [F.O (Foreign Office)]**

- Gertrude Bell**,** Syria in October 1919, "Despatch from Civil Commissioner, Mesopotamia, to 19, British Library: India Office Records and/75/NO. 3444436 Secretary of State for India", Private Papers, 15 November 1919.

- **وثائق باللغة العربية**

- سجلات المحاكم الشرعية:

س: (١٠٧).

٢- وثائق منشورة:

- **وثائق باللغة الإنجليزية**

- Records of Syria 1918 -1973**,** vol 2-3**,** cambridge Archive Editions, 2005**.**

ثانياً- المصادر

١- المصادر العربية:

- كامل الغزي: نهر الذهب في تاريخ حلب، ج٣، المطبعة المارونية، حلب١٩٢٦م.
- محمد راغب الطباخ: إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، ج٣-٧، ط١، المطبعة العلمية، حلب ١٩٢٦م.

٢- المصادر الأجنبية:

- Ministère des Affaires Étrangères, Rapport à la Société des Nations sur la situation de la Syrie et du Liban, année 1924 (Genève: Société des Nations, 1925).
- Recueil des Actes Administratifs du Haut-Commissariat de la République Française en Syrie et au Liban. Beirut, 1923.

ثالثاً- المراجع

١- المراجع العربية:

- أسعد الكوراني: ذكريات وخواطر مما رأيت وسمعت وفعلت، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت٢٠٠٠م.
- حكمت علي إسماعيل: نظام الانتداب الفرنسي على سورية ١٩٢٠-١٩٢٨، دار طلاس للدراسات والنشر، دمشق ١٩٩٨م.

- روبيرت جبه جيان: كيغارت، د.ن، حلب ٢٠٠٢م.
- عبد الرحمن الكيالي: المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني، ج٣، مطبعة الضاد، حلب١٩٦٠م.
- فتح الله الصقال: من ذكرياتي في المحاماة، ج٢، مطبعة الضاد، حلب ١٩٦٥م.
- فيليب خوري: سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية ١٩٢٠-١٩٤٥، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت١٩٩٧م.
- كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس، وآخرون، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٨م.
- محمد جمال باروت: التكوّن التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحوّل من البدْونة إلى العمران الحضري، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة٢٠١٣م.
- محمد شريف الصواف: مجموعة الأسر الدمشقية: تاريخها، أنسابها، أعلامها، ج٣، ط٢، بيت الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ٢٠١٠م.
- محمد عينتابي، وآخرون: حلب في مئة عام ١٨٥٠-١٩٥٠،ج٢-ج٣، منشورات جامعة حلب: معهد التراث العلمي العربي، حلب١٩٩٣م.
- محمود حريتاني: حلب في النصف الأول من القرن العشرين: دراسة في الجغرافية العمرانية والاقتصاد السياسي والاجتماعي، دار شعاع، حلب ٢٠٠٩.
- محمود عبيدات: أحمد مريود ١٨٨٦-١٩٢٦: قائد ثورة الجولان وجنوب

لبنان وشرق الأردن، ط١، دار رياض الريس، بيروت١٩٩٧م.
- يوسف الحكيم: سورية والعهد الفيصلي، **ط٢، دار النهار، بيروت ١٩٨٠م.**
- --------: سورية والانتداب الفرنسي، ط٢، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩١م.

٢- المراجع الأجنبية:

- Malcolm B. Russel, The First Modern Arab State: Syria under Faysal, 1918-1920, Bibliotheca Islamica, Minneapolis, 1985.

رابعاً- الدوريات

١- الدوريات العربية:

- جريدة البشير: ع ٢٦٥٩.
- جريدة الترقي: ع ١٠١.
- جريدة التقدم: ع ١٩٧٦.
- جريدة الحقيقة: ع ١٤١٠.
- جريدة حلب الرسمية: ع ٤، ١٦٧، ١٨٢، ٢٦٩، ٢٧٤، ٢٨٥، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٤١، ٣٤٤، ٣٥٤، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٦٩.
- جريدة العاصمة الحكومية: ع ١٠٨، ٢٧٤، ٢٩٨.
- جريدة لسان الحال: ع ٨٠٢١، س٤٦- د.ع، ٩١٢١، ٩١٢٦، ٩١٢٨، ٩٣٧٨.

- جريدة لسان العرب: ع ٧٨، ٥٠٤، ٥٥٢، ٥٩١.
- جريدة المصباح: ع ٣٠، ٨٦.
- جريدة المفيد: ع ١- ١٣٩.

خامساً- المقالات

- أحمد نمر أبو جويد: العقود الواردة على الأملاك الوقفية عقد الإجارتين أنموذجاً، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، م٤٥، ع٤، كلية الحقوق، الجامعة الأرنية، ٢٠١٨م.

سادساً- الرسائل الجامعية

- عبد المنعم الأحمد: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مدينة حلب خلال فترة الانتداب الفرنسي (١٩٢٠- ١٩٤٦م)، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، دمشق ٢٠٠٤م.